26 تشرين أول 2002

جـــــدار الفصـــــل

بقلم: خليل التفكجي* - خاص بـ "أمين"

مقدمة :-

طرحت فكرة الفصل من الجانب الإسرائيلي عدة مرات في الماضي، كان أولها تلك التي تحدث عنها "بنحاس سبير" بُعيْد حرب حزيران، فقد اقترح آنذاك حدوداً قابلة للدفاع عنها من طرف واحد والخروج من بقية المناطق. اما "بن غوريون" الذي كان آنذاك زعيماً متقاعداً، فقد اقترح إعادة كل المناطق باستثناء القدس. ثم جاء "موشيه شاحل" الذي وضع خطة للفصل أثناء إشغاله منصب وزير الشرطة في مطلع سنة 1994. واليوم، مع 208 آلاف مستوطن و145 مستوطنة منثورة كالرماد في الضفة الغربية، فإن إسرائيل عالقة في الوحل. وينقسم المؤيدون "للفصل" من طرف واحد إلى قسمين:

(أ) الذين يرون فيه حلاً سياسياً نهائياً، أي أن تحدّد إسرائيل من طرف واحد الحدود الدائمة وتتمترس فيها.

(ب) الذين يرون فيه انتشاراً عسكرياً جديداً لحل الورطة الأمنية مع الفلسطينيين.

الرؤية الحزبية لجدار الفصل:-

تستقطب خطة الفصل الكثير من المؤيدين من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، بدءاً من "حايم رامون" الذي يروج لها منذ سنوات، ومروراً برئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست "دان مريدور"، وانتهاءً بميخائيل ايتان الذي طرح الفكرة بين أوساط الليكود لتوضيح مزاياها. وعلى الرغم من أن الفكرة المطروحة بين اليسار واليمين مختلفة، فليس هنالك خلافات جوهرية بين مريدور ورامون. ولكن هناك جدل بين "ايتان ورامون" في قضية الإعلان منذ البداية عن إخلاء جزء من المستوطنات وتجميعها في كتل تفصل الحدود الجديدة بين الكتل الاستيطانية والسلطة الفلسطينية. وهؤلاء يرون أن الخطة مرحلة لا مفر منها في الطريق إلى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

خطة ميخائيل ايتان :-

تقوم خطة ميخائيل ايتان على فكرة إقامة "جدار مزدوج":-

أ. جدار أمني يشمل كل مناطق (أ) التابعة للسلطة الفلسطينية.

ب. جدار ثانٍ قرب الخط الأخضر الذي يعرف كجدار مؤقت.

أما الحدود الدائمة فتحدد حسب رأيه بين خط 1967، وبين الخط الأمني حول مناطق(أ).

خطة دان مريدور :-

في إطار استنتاجاته من مباحثات "كامب ديفيد"، طرح مريدور الموضوع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وتحدث عن انسحاب إلى كتل استيطانية واعتبر خطوات الفصل معقدة جداً وطرح كثير من الأسئلة حول الحدود مع الأردن، وهل ستضم إسرائيل الأراضي التي تقع في إطار الخطة.

حايم رامون :-

تتكون خطة رامون من خطة سياسة أمنية اقتصادية وديموغرافية، وتعتبر هذا الجدار حدوداً سياسية مؤقتة، وتحاول إسرائيل الآن الحصول على تغطية دولية، وخاصة أمريكية، لتنفيذ خطة الفصل التي تشمل:-

1. دمج المستوطنات البعيدة في الكتل الاستيطانية الكبيرة قرب الخط الأخضر (داخل مجال الجدار).
2. إخلاء معظم مناطق الضفة الغربية من المستوطنات المعزولة.
3. الاستعداد أو الاعتراف بدولة فلسطينية ولكن في إطار تسوية مرحلية.

واستندت خطة رامون إلى (خطة كلنتون) وخطة براك "نحن هنا وهم هناك".

خطة لنداو:-

1. إقامة جدار أمني على ان يواصل الجيش وجوده على طرفي الجدار.
2. لم تحدّد الخطة رداً على قضية المستوطنات النائية والمستوطنات والبؤر التي أقيمت على رؤوس التلال.
3. يكون للجيش الإسرائيلي حق الدخول والخروج (خاصة الدخول) إلى المدن الفلسطينية حتى يتوفر ما يمكن الحديث بشأنه، أي بمعنى: "نحن سنكون هناك وأيضا هناك".

مشروع شارون)(1) :-

يعتبر رئيس الوزراء الحالي اكثر الوزراء الإسرائيليين تشدداً من النواحي الأمنية والأيدلوجية والسياسية، فقد جاء شارون إلى الحكم من المؤسسة العسكرية، ويعتبر واحداً من ثلاثة أشخاص يملكون رؤية مستقبلية للحل في المنطقة. كما انه الشخص الوحيد الذي يملك خارطة التسوية النهائية مع الفلسطينيين. وتقضي خطة شارون:-

1- أ. إقامة حزامين أمنيين طوليين.

ب. إقامة الحزام الأمني الغربي على طول الخط الأخضر بعمق يتراوح ما بين (5-10كم)، وقد تم البدء بتنفيذ هذا الحزام عندما تم الإعلان عام 2001 بموجب الأمر العسكري رقم 01/01/س (منطقة التماس))(2) عن الإغلاق العسكري لمنطقة شمال وغرب جنين.

2- إقامة خمسة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين.

أ. ممر بين منطقة جنوب طولكرم / حتى منطقة نابلس – منطقة زعترة – غور الأردن.

ب. شارع عابر السامرة (شارع رقم 5) بين راس العين – غور الأردن.

ج. شارع رقم (45) منطقة اللد – اللطرون ،شمال القدس / الغور.

د. شارع غوش عتصيون – غور الأردن (عابر صهيون).

هـ. شارع رقم 35 – شمال الخليل – غور الأردن.

النتائج :-

أربع كتل فلسطينية، بالإمكان إقامة دولة عليها.

1- كتلة جنين /نابلس.

2- كتلة رام الله.

3- كتلة بيت لحم.

4- كتلة الخليل.

وترتبط هذه الكتل بشوارع مزدوجة منفصلة بعضها خاص بالفلسطينيين والبعض الآخر خاص باليهود. ويحصل الفلسطينيون على ممرات آمنة شمالي الضفة الغربية وجنوبيها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتخذ الممرات شكل تحولات من الشوارع القائمة أو انفاق تحت الشوارع الاستراتيجية.

خطة الفصل:-

تمت المصادقة على خطة جدار الفصل المقدمة من وزير الجيش "بنيامين بن اليعزر" بشأن مسار الجدار الذي سيقام بين إسرائيل والضفة الغربية، وحسب الخطة سيقام في المرحلة الأولى جدار متواصل بطول 110كم من قرية تعنك حتى منطقة فلامه جنوبي مدينة طولكرم. وحسب الأوامر العسكرية الصادرة من جيش الدفاع والتي بدأت بالصدور منذ عام 2001 وكان أولها الأمر العسكري رقم 1/1/س بإقامة جدار طوله 100كم حتى منطقة طولكرم، والأمر العسكري رقم ت/2002/8 وت/2002/9 الصادر في شهر أيار عام 2002 بإقامة جدار طوله 10 كم، فإن مسار الخط سيكون بعمق يتراوح ما بين 1-3كم شرقي الخط الأخضر القديم. وكان رئيس الحكومة شارون قد ادخل عدة تعديلات على الخارطة التي عرضها عليه وزير الدفاع بن اليعزر ولكنه لم يغير كثيراً في مسار الجدار حسب اقتراح وزير الدفاع. وقد أجريت تغييرات أساسية في الجدار مقارنة مع الخط الأخضر، حيث تم ضم جميع المستوطنات – منطقة أم الريحان إلى إسرائيل:- (شاكيد، حنانيت، تل منشيه، أم الريحان) وهذا التكتل الاستيطاني حسب الرؤية الإسرائيلية ذا أهمية استراتيجية في مخطط شارون (مشروع النجوم). كما ضمت قرى عربية لوقوعها بين الخط الفاصل الجديد و الخط الأخضر القديم ."انظر الجدول رقم 4"

وعلى الرغم من هذا المخطط حسب بن اليعزر يعتبر خط فصل أمني فقط، غير سياسي وغير حزبي، إلا ان هنالك عقبات وتصورات أخذت جهداً كبيراً من الجانب السياسي الإسرائيلي للبدء بتنفيذ هذا المخطط الذي بدا عام 1994 في عهد رئيس الوزراء اسحق رابين بضغط من قادة المجالس الاستيطانية الإقليمية (عميق حيفر) وجنوبي قلقيلية، فقد أقيمت جدران من الأسمنت على امتداد الخط الأخضر بعمق يتراوح بين (500-900م) شرقي الخط الأخضر القديم وبارتفاع 2.5م على طول 1800م، وهذا السور يمتد بين قرية الشويكه شمالي طولكرم حتى منطقة جنوبي قلقيلية بالقرب من قرية حبلة.

ويشمل هذا السور الذي شرع بإقامته عشرة مجالس إقليمية واقعة في مجال الخط الأخضر (التماس) (جلبوع، يوئاف، لكيش، جينات يهودا، عميق، حيفر لفي هشارون، جنوب الشارون، منشه، الونا، ومجيدو).

وحسب وزارة الزراعة الإسرائيلية فإن 50 كم من الجدار قد أقيمت خلال 1996/1994، وفي المرحلة الثانية سيتم إنشاء 40 كم، حيث سيصبح مجموع الأسوار التي ستبنى 100 كم على

طول الخط الأخضر أو بجواره. وقد قال وزير الزراعة شالوم سمحون، الذي كان من الأطراف التي عملت على إقامة الجدار: "نحن نستجيب لضغوط السكان الهائلة، ونساعدهم في إنشاء وسائل فصل مادية من دون التصريح بذلك، نحن بالطبع لا نستطيع التحدث عن الفصل ولكنه حاصل عملياً بمساعدتنا ... هذا الوضع يشبه في نظري عملية تقديم المساعدة الى الدول التي توجد لنا معها علاقات رسمية".

ويؤكد يوسي فاردي مساعد وزير الدفاع لشؤون الاستيطان عدم وجود أي قرار سياسي او ميداني لوضع عقبات مفصلة على امتداد الخط المعروف باسم الخط الاخضر "نحن نعمل بشكل موضعي وليس هناك اكثر من ذلك هنا".

ويوضح داني عطار رئيس المجلس الاقليمي (فقوعة) الذي يعمل كمسؤول للأمن في المجالس الإقليمية أن كل الوسائل المادية الفاصلة تشيد على امتداد خطوط 1967، وهذا في الواقع اعتراف بالحدود. ويتحدث عطار عن (الفصل الزاحف) وهو يعتقد أن اشتداد صعوبة الوضع الأمني سيضطر صانعي القرار إلى الاستسلام لضغوط الشارع ليضيفوا المزيد من وسائل الفصل، ولن تلبث عملية الاعتراف بهذه الحدود إلا أن تتعاظم وتشتد.

ويقول شموليك ريفمان، رئيس المجالس الإقليمية: "حكومة إسرائيل لم تتخذ قراراً رسمياً الا ان هذا القرار يتحقق أمام أعيننا على ارض الواقع")(3).

إذن لماذا خضعت حكومة إسرائيل للشارع الإسرائيلي في بناء جدار الفصل على الرغم من عدم قناعتها بذلك؟ لماذا أوقف رابين المشروع بعد أن تم وضع تصورات خط الفصل أمامه؟

ولماذا قام شارون بعد تردد بإقامة الجدار؟

على ضوء هذه الأسئلة وضعت الحكومة الإسرائيلية تصوراتها حول إمكانيات الفصل من طرف واحد، وعلى ضوئها تم اتخاذ القرار.

1. فصل أمني من طرف واحد.

طرح الفصل الأمني بمبادرة من جهاز الأمن الذي اعتبر أن المشكلة الأخطر في إطار العنف الفلسطيني هي العمليات في الجانب الاسرائيلي من الخط الاخضر، ولا سيما العمليات

الاستشهادية. وهدف الفصل هو توفير حل أمني لهذه المشكلة بواسطة تقييد قدرة الفلسطينيين على العبور الى الأراضي الإسرائيلية، ولكن دون المساس بالمواضيع السياسية. والجزء المركزي في هذا الطرح هو عدم إجراء أي تغيير في تقسيم مناطق السيطرة والمسؤولية الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وقد وضعت عراقيل على مستويات مختلفة من الصعوبة (شبكة تضم قنوات وأسيجة كهربائية، طرق ترابية لتعقب الآثار وابراج حراسة، وكذلك قوات على طول الخط الأخضر تحول دون عبور الفلسطينيين الى الأراضي الإسرائيلية، باستثناء عدد صغير جداً منهم يحصلون على التصاريح للعبور من خلال المعابر). أما طبيعة العراقيل التي ستوضع فإنها مرتبطة بحساسية المنطقة أي قربها من المراكز السكانية، وبحجم القوى البشرية والميزانيات التي توضع تحت تصرف جهاز الأمن.

2. الفصل الكامل من طرف واحد:

في ظل الإبقاء على المستوطنات فإن الخطة تهدف إلى خلق فاصل مادي بين كل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبين المناطق تحت السيطرة الفلسطينية، مع ابقاء المستوطنات، أي ان الخطوط الترسيمية هي القائمة اليوم. ويؤيد هذه الفكرة رجال اليمين، بمن فيهم النائب ميخائيل ايتان. وحسب هذا الطرح فإنه لا يجوز التنازل عن أي مستوطنة او أي ارض تقع تحت سيطرة إسرائيل. وبغية تحقيق الأمن للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية لا بّد من فصل مادي كامل بينهم في الانتشار الحالي للمجموعتين السكانيتين (الضفة الغربية وقطاع غزة والمستوطنين).

3. خطة الفصل من طرف واحد:

انسحاب إلى خطوط تختارها الحكومة كخط حدود دائمة لإسرائيل. وعلى ضوئها فإن إسرائيل تقرر من طرف واحد حدودها مع الدولة الفلسطينية، وسيكون هذا الخط إما على أساس الخط الأخضر القديم الذي كان قائماً بين عامي 1948 و1967، أو مع تعديلات طفيفة تتيح إدراج المستوطنات اليهودية في القدس والمستوطنات الكبرى القريبة من الخط الأخضر ضمن حدود إسرائيل وتنسحب إسرائيل إلى هذا الخط وتعلن عنه حدوداً دائمة لها، وتقيم فاصلاً مادياً بين أراضيها والأراضي الفلسطينية. وينتمي أصحاب هذه الفكرة الى معسكر اليسار الذين لا يعتبرون المناطق الفلسطينية ذخراً لإسرائيل بل عبئاً عليها. وتؤدي هذه الفكرة الى أحداث تغيير جذري في العلاقات بين الطرفين وتعميق احتمال نشوء وضع مستقر في المنطقة على أساس أن هذه الخطة

مقبولة للطرف الفلسطيني لانها تتيح إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية قابلة للحياة. أما القضايا الأخرى التي هي موضوع خلاف فإنها تترك للتفاوض فيما بعد.

4. نظرية فصل من طرف واحد:-

في ظل الانسحاب الى خط انتقالي يقوم بين الخط الحالي والخط الذي تقبله إسرائيل كحدود دائمة فإن هذه النظرية. التي يتبناها المؤيدون للانسحاب إلى حدود دائمة لإسرائيل، ومع ذلك فهم يسعون إلى الامتناع عن دفع جزء كبير من ثمن الانسحاب، حتى إذا وجد الفلسطينيون صعوبة في التسليم بالوضع الجديد الذي من شأنه ان يقلل احتمالات الاستقرار. والمقصود هنا هو الوصول الى وضع يدير فيه الفلسطينيون حياة معقولة، وتتقلص دوافعهم لمواصلة النضال. وأصحاب هذه النظرية يعتقدون بأن الانسحاب إلى خط انتقالي سيخلق خط فصل قصيراً نسبياً بحيث يتيح إغلاقاً اكثر نجاعة في ظل الاحتفاظ بورقة مساومة للمفاوضات في المستقبل، كما ان هذا الانسحاب يستدعي إخلاء عددٍ اصغر من المستوطنات ويتيح رقابة أدق على تسلح الكيان الفلسطيني.

وبعد استعراض خطط الفصل المطروحة، يطرح هنا اكثر من سؤال حول إمكانية تطبيقها وقدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة.

قابلية التطبيق السياسي: هل يمكن تطبيق الفكرة في ظل الظروف السياسية السائدة (ظروف ما بعد 11 سبتمبر ايلول)؟

- هل يمكن إغلاق الحدود (خط الفصل) بنجاعة ضمن الأفق السياسي؟
- هل يترك الفصل مجالا لاستئناف المفاوضات؟ هل يزيد احتمالات الحل السياسي او يقلصها.. خاصة أن اتفاق اوسلو ترك موضوع الحدود للمرحلة النهائية؟

العلاقة مع الفلسطينيين: هل الفصل سيؤدي إلى زيادة المواجهة مع الفلسطينيين أم إلى تقليلها؟

- ما هي ردود الفعل المتوقعة في الساحة الدولية والإقليمية؟
- هل جدار الفصل شرّ لا بد منه بعد انهيار المسيرة السياسية؟

وعلى ضوء فشل الخيار العسكري فقد اصبح الفصل المادي هو الحل الأخير الذي لم يجرّب في محاولة لوقف العنف؟

– هل فرض الجدار نفسه عملياً على القيادة السياسية بمساعدة فعالة من الرأي العام، على الرغم من ان رئيس الشباك وقيادة الجيش اصبحوا يؤمنون بقدرته على تخفيف العنف بصورة كبيرة، فيما هناك آخرون يعتقدون بأنه مضيعة للوقت، والجهد، والمال. حيث ستجد السلطة الإسرائيلية نفسها أمام مرحلة جديدة في عبور هذا الحاجز، سواء من فوقه أو تحته او عبره في ظل غياب حل سياسي؟

ان قابلية التطبيق العملي لكل واحدة من خطط الفصل من طرف واحد تنطوي على مجموعة من المصاعب:

الصعوبة في تحقيق المنع المطلق ومن خلال وسائل فصل مادية لتسلل الافراد لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل على طول الحدود الطويلة والملتوية، كما ان الطبوغرافيا تمنح المنفذ إمكانية ناجعة للتخفي. والصعوبة الكبرى ستكون في القدس بسبب تداخل المناطق السكنية العربية واليهودية، كما ان الفصل سوف يعرقل إقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين وسيخلق في المناطق واقعاً اقتصادياً/ اجتماعياً يضر بإسرائيل على المدى البعيد، فضلاً عن أن خطة الفصل سوف تبقي عدداً كبيراً من المستوطنات، ودمجها في المنطقة المفصولة يجعل خط الفصل طويلاً وملتوياً للغاية، وتكون قابلية تطبيق الخطة أقل نجاعة من الناحية العملية، وربما لا تحقق هدفها بزيادة الأمن الشخصي للسكان الإسرائيليين. وفي الوقت الذي يبدو فيه الجدار كعلاج سحري عابث من ناحية أمنية فإن أبعاده الأساسية ستكون قيوداً في المجال السياسي. فلأول مرة منذ حرب حزيران تقيم إسرائيل حدوداً بينها وبين المناطق التي احتلتها. كما أن هنالك خشية من ان يتم استخدام وسائل اكثر تطوراً لمهاجمة إسرائيل بسبب هذا الجدار. أما في مسألة المستوطنات المنعزلة فستكون هناك حاجة إلى اتخاذ قرار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار التأثير النفسي على العرب والتأثير السلبي للإخلاء على المفاوضات.

كما أن الرغبة في الحفاظ على أفق سياسي تخلق إشكالية هي الأخرى، فمن جهة يمكن الإدعاء بأنه إذا كان الفصل من طرف واحد لن يعطي الفلسطينيين شيئاً ولن يدل على استعداد إسرائيل لحل مقبول للفلسطينيين، فإنه سيقلص احتمالات استئناف المسيرة السلمية التي قد تسفر عن نتائج ما . ومن جهة أخرى يمكن الادعاء بأنه إذا كان الفصل سيمنح الفلسطينيين الإنجازات ولا سيما الأراضي التي ستنقل إلى سيطرتهم، فإن بوسعه أن يدفعهم إلى الاستنتاج بأن سبيل العنف اكثر

جدوى وان من الأفضل عدم العودة الى المسيرة السلمية ، بل مواصلة النضال حتى يحققوا كل أهدافهم.

وهكذا نلاحظ ان الفصل الأمني يختلف عن أنواع الفصل الثلاثة الأخرى لأن معانيه السياسية محدودة اكثر وبالتالي من الأسهل قبوله. وبالفعل فقد بدأ تطبيق خطوات محدودة في هذا الاتجاه رغم التحفظات الكثيرة حولها من جانب القيادة السياسية.

الآثار المترتبة على خطة الفصل:-

1. الأثر النفسي :-

يعتبر هذا الحاجز من وجهة نظر السكان الإسرائيليين حاجزاً يمنع قيام العمليات الفلسطينية، خاصة ان المناطق التي أقيم فيها الحاجز عام 1994 في منطقة (عيمق حيفر الإقليمي) والذي ضغط في حينها رئيس المجلس ناحوم بتسكوفيتش من اجل إقامة الجدار قد قلل من إصابات السكان، واعتبار هذا الحاجز مثل الحواجز القائمة بين إسرائيل ولبنان والجولان وانه سيقلص أعمال العنف.

2. الآثار الاقتصادية :-

يستلزم خط الفصل الذي بدأت إسرائيل بإقامته، مصادرة أراض فلسطينية زراعية بالإضافة إلى تجريف وقطع الأشجار، حيث يتكون جدار الفصل من خطين متوازيين يبعد كل منها عن الآخر مسافة (17-20م) ولذلك ستصادر كل الاراضي وتقطع جميع الاشجار الواقعة بين الخطين، أما الأراضي الواقعة خلف الخط فيسمح لأصحابها بالدخول إليها بتصاريح صادرة من الحكم العسكري، وفي ساعات معينة. وهكذا فإن المرحلة الاولى من خط الفصل التي بدات استلزمت مصادرة 80 كم 2 من أراضي (23) قرية فلسطينية، ووضعت (11) قرية فلسطينية خلف جدار الفصل بسكان يبلغ عددهم 26 الف نسمة، سيتحكم فيهم الحكم العسكري وسيكون لهم وضع خاص بالدخول والخروج، ضمن أوامر إطلاق النار. (انظر الجدول رقم 4).

وهكذا، ومع الزمن سيخسر سكان القرى الفلسطينيون على طول خط التماس أراضيهم الزراعية التي يعتمدون عليها، علماً بأن المنطقة الشمالية الغربية (جنين، طولكرم، قلقيلية) تعتمد في اقتصادها على الزراعة المروية او البعلية.

3. الآثار الاجتماعية :-

ان وقوع مجموعة كبيرة من القرى الفلسطينية بين الخط الفاصل والخط الأخضر يترك السكان في هذه المنطقة، في وضع مجهول: هل هم سكان فلسطينيون يسكنون في إسرائيل، أم سيسري عليهم قانون الإقامة في إسرائيل، أم سيسري عليهم قانون المنطقة الحرام (كما كان الوضع في منطقة العيسوية قبل عام 1967)؟ هل سيحملون الهوية الفلسطينية أم الإسرائيلية أم هويه مختلفة؟

- ما هو وضعهم الاجتماعي في حالات الزواج واجتماع مجالس العائلات؟

- وهل ترتيب الزيارات بعد الانتهاء من إقامة الخط الفاصل سيكون بشكل يومي او شهري او سنوي؟

4. الآثار السياسية :-

هناك كثيرون من الضباط في الجيش الإسرائيلي يتفقون على ان من الأفضل تقصير الخطوط في المناطق أي التخلي عن مستوطنات منعزلة والانسحاب من مناطق معينة، ولكن لا يوجد حتى ولو ضابطاً كبير اً واحداً ذا تأثير على عملية اتخاذ القرار يعتقد بإمكانية تنفيذ ذلك في الوضع الراهن. ذلك أن الفلسطينيين والعرب بشكل عام سيفسرون ذلك كانتصار عسكري فلسطينياً . وهذا الترسيم للحدود من جانب واحد وحسب مخطط إسرائيلي واضح، سواء ما قدم في "كامب ديفيد" عام 2000، أو حسب مخطط شارون دون اتفاق، يجعل المنطقة غير مستقرة. وهنالك جانب آخر هو المستوطنون الذين يعتبرون أن لهذا الجدار مفهوماً فكرياً هاماً في الدولة التي لا تعرف حدودها. وقد قام مجلس (يشع) الاستيطاني في الضفة الغربية بتقديم احتجاج باعتبار أن الجدار لم يأت لإحراز الأمن بل لوضع حدود سياسية)(4).

موقف اليمين المتطرف:-

أثار جدار الفصل الذي تم البدء بإقامته ردود فعل غاضبة من اليمين، وقد هدد حزب المفدال بالانسحاب من الائتلاف بسببه. وقال زعيم المفدال الوزير آفي ايتام: (إقامة الجدار هو انتصار كبير للارهاب وسيكون رمز الهزيمة الإسرائيلية أمام الإرهاب، هذا ليس جداراً أمنياً بل رسماً لخط انسحاب تقام في إطاره دولة إرهاب، سنلتقي مع رئيس الحكومة وسنقرر استمرار مشاركتنا في الائتلاف).

اما مجلس (يشع)(5) فقد قرر البدء في حملة سياسية ضد الجدار، وقال "يهوشاع مور يوسف" الناطق باسم مجلس (يشع) ان إقامة الجدار (جاء ليعيد إسرائيل الى حدود 67 التي قال عنها آبا

ايبان انها حدود او شفيتس)، وقام المجلس (بالاحتجاج على ان الجدار لم يأت لتحقيق الأمن بل لوضع حدود سياسية). أما داني عطار رئيس مجلس إقليمي (غلبوع) ورئيس هيئة منطقة التماس فقال (إن الحديث يدور عن تخطيط خاطئ سلفاً يفرط بسكان غلبوع لصالح المخربين، آمل أن يبنى الجدار أيضا في منطقة غلبوع). وفي خط التماس حول موضوع خط الفصل اتفقت الأطراف على اعتبار ان الجدار سيكون امنياً وهو سيضم العرب من الجهة الغربية للخط الأخضر. واتفق الطرفان على ان يشكل الجدار حدوداً سياسية. وقال الناطق باسم "يشع" يهوشاع موريوسف: "إننا لن نعارض جداراً يدافع عن مستوطنات خط التماس فيما يعملون هم معنا من اجل أن لا يقام نفس الجدار على الخط الأخضر ، وان لا يتحول خط الفصل إلى حدود سياسية ".

الكتل الاستيطانية وجدار الفصل:-

تتدرج خطة الفصل ضمن اطار مرسوم المعالم، وتطبيقاً للمخططات التي طرحها شارون، عندما كان وزيراً للإسكان عام 1990، والتي طرح فيها مشروعه (النجوم السبعة) الذي يقضي بإقامة مجموعة من المستوطنات داخل الخط الأخضر، وفوقه، وبعمق الأراضي المحتلة. وجاء رسم جدار الفصل الذي اقيم عام 1994 في منطقة قلقيلية وطولكرم تجسيداً لهذه الرؤية، فأقيم الجدار داخل الضفة الغربية بعمق يتراوح بين (500-900م) وفي المناطق العربية المأهولة لفصلها عن المناطق الإسرائيلية التي أقيمت فوق الخط الخضر. وكانت رسالة وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى المحكمة العليا في قضية قرية حبلة هي: "اننا نبني فوق الخط الأخضر"، كما ان الخرائط التي قدمت في كامب ديفيد، وهي تضم الكتل الاستيطانية الى إسرائيل اصبحت أمراً واقعاً لخطة الفصل الحالية.

1. كتلة الريحان: تعتبر هذه الكتلة من أهم الكتل الاستيطانية الموجودة غربي مدينة جنين، وذلك للأسباب التالية:-

تقع في عمق الضفة الغربية بحدود 3 كم عن الخط الآخر محيطة بالتجمعات العربية الواقعة داخل الخط الأخضر، والتي تعتبر مدينة ام الفحم أكبرها، وبالتالي فإن هذه الكتلة تمنع تمدد هذه القرى باتجاه الشرق، بالإضافة إلى إن هنالك مشروعاً ضخماً لإقامة مدينة استيطانية بالمنطقة ضمن مشروع النجوم يطلق عليها اسم (هار ابرخاه) تلتقي مع مستعمرتي (ميعامي، كاتسير) المقامتين داخل الخط الأخضر.

جدول رقم(1)

كتلة أم الريحان تضم المستوطنات التالية :-

اسم المستوطنة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
شاكيد	589	549	مجتمعية	102
ريحان	450	90	موشاف	103
حنانيت	----	00	-------	---------
تل منشه	200	------	موشاف	تحت الإنشاء

. الكتلة الثانية التي تعتبر اكبر الكتل الاستيطانية وحتى الآن لم يصدر أمر عسكري بخصوصها لإقامة خط الفصل فيها، ولكننا من خلال قراءة المخططات الإسرائيلية، وما طرح في كامب ديفيد، وطابا 2000، نستطيع أن نرسم الخط الفاصل بزيادة أو نقصان.

1. كتلة اريئيل.
2. كتلة شمرون.
3. الفي منشيه.

جدول رقم (2)

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان	ملاحظات	رقم المخطط
اريئيل	16000	16100	مدينية	130
كفار تبواح	310	298	مجتمعية	131
كريات نطافيم	306	159	مجتمعية	129
رفافا	230	223	حضرية	170
الكانا	1000	4900	حضرية	125
بيت آبا	642	1014	مركز إقليمي	128
عيتص افرايم	500	352	مجتمعية	126

شعار تكفاه	1200	2512		123
اورانيت	1100	4800	حضرية	121
ايلي زهاف	890	352	مجتمعية	132
بدوائيل	642	1004	مجتمعية	16
ايلي ذهاب غرب	1000	--------	--------	--------
عمانوئيل	3100	10000	مدينية	120
كدوميم	3000	------	مجمتعية	113
نفي اورانيم	------	------	------	------
كرني شمرون	6000	4726	حضرية	117
معاليه شمرون	--------	-----	------	------
جينات شمرون	--------	-----	------	------
تصوفيم	606	500	مدينية	149
الفي منشيه	4465		حضرية	115

خطة عزل القدس

في خطوة مسبوقة وقع رئيس الإركان الإسرائيلي شاؤول موفاز على أوامر ، بمقتضى أنظمة الطوارئ (1945) تغطي بصورة قانونية نشر الحواجز والاسيجة والعراقيل الأخرى في ثلاثة اماكن بالقدس. وهذه الخطة التي أعدها اللواء عوزي ديان وقائد لواء القدس في الشرطة (ميكي ليفي) بعد مشاورات مع رئيس الوزراء،اصدر شارون أوامره بإزاحة هذا الخط شرقاً وجنوباً وشمالاً. والاعتبار الذي استند إليه شارون لم يكن أمنياً صدفة بل استغل الظروف الأمنية لتحقيق أهداف سياسية وفرض (تابو)جديد على مسألة تقسيم القدس . وما يسعى اليه شارون الآن هو إزاحة حدود بلدية القدس إلى مناطق يطلق عليها اسم القدس الكبرى ،وهكذا امتزجت الرؤية

الأمنية بالرؤية السياسية لتحقيق ثلاثة أهداف:-

1. تحسين الدفاع عن القدس.
2. تحقيق نظرية القدس الكبرى.
3. خنق تطور القدس الفلسطينية (ابو ديس، العيزرية) باعتبارها مناطق بؤر فلسطينية.
4. ضم أحياء معاليه ادوميم وجبعات زئيف وجميع المستوطنات الواقعة اليوم خارج بلدية القدس اليها، وبالتالي رسم حدود كامب ديفيد حول القدس وإعادة خلخلة التوازن الديمغرافي لصالح الإسرائيليين بعد ان تبين بالدراسات الحديثة أن العرب اصبحوا يشكلون 35% من المجموع العام للسكان في القدس (الموحدة).
5. إخراج قرى ومناطق عربية من حدود البلدية وبالتالي التخلص من السكان العرب (كفر عقب ،منطقة مطار القدس).

وتقوم الخطة على ما يلي:-

1. الاهتمام بغلاف القدس، والمقصود تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس ضمن ثلاث حلقات:

أ. الحزام الأول مكون من حزام قلنديا (عطروت) جبع (مستوطنتي كوخاف يعقوب وبسجوت)، جبعات زئيف.

ب. حزام ثانٍ (جبع، عناتا) ويضم مستوطنات آدم، علمون، معاليه ادوميم.

ج. حزام ثالث (جبل ابو غنيم، جيلو).

2. إنشاء لواء عسكري خاص يكون مسؤولاً عن (اغلاق القدس).
3. فصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية (وليس شرطية)عن مركز المدينة.
4. إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس (وتطهير) المدينة. كما حدث في السنة الماضية لمؤسسات فلسطينية، وهنالك مؤسسات أخرى مرشحة للإغلاق.
5. إبعاد الشخصيات الوطنية أو التحقيق معها وإبلاغها بأنها شخصيات غير مرغوب فيها كما حدث مع عضوي المجلس التشريعي زياد أبو زياد وزير شؤون القدس، وأحمد هاشم الزغير، ومفتي القدس عكرمة صبري، ومحافظ القدس جميل عثمان ناصر.
6. سحب الهويات الإسرائيلية من المواطنين المقدسيين الساكنين في المناطق التي سيتم تحويلها إلى مناطق فلسطينية (بيت حنينا، كفر عقب، قلنديا) وتسليمهم هويات فلسطينية، مع إبقائهم تحت السيطرة الإسرائيلية منطقة (ج) .

7. اعتقال من يعملون في أجهزة السلطة الفلسطينية وإبعادهم الى مناطق خارج حدود البلدية.
8. تقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس حيث تتم السيطرة الأمنية والاقتصادية عليهم وجعلهم نسبة عددية لا تتجاوز 12% من المجموع العام للسكان داخل البلدية (الآن 35%). والحدود المقترحة هي حدود بلدية القدس الأردنية التي لا تتجاوز 6,5كم.2
9. ربط حزام القدس الشرقي بالقدس الغربية عن طريق الأنفاق التي تشق الآن (جبل المشارف)(جبل الزيتون).
10. ربط المستوطنات خارج حدود بلدية القدس مع مستوطنات داخل حدود البلدية (آدم، نفي يعقوب).
11. إقامة الحواجز في عدة معابر خصوصاً في الأحياء الشمالية المكتظة (مخيم شعفاط، حاجز الزعيم، المسالك الترابية المؤدية للعيزرية وابو ديس). كما تم وضع جنود ورجال شرطة مزودين بسيارات مدرعة. وتم تحصين الحواجز الرئيسية في الرام وقلنديا وقد أضيفت اليها عدسات كاميرا وحواجز اسمنيتة واكياس رملية.
12. إغلاق عدة مكاتب تابعة للسلطة الفلسطينية في العيزرية وابوديس على حدود (المنطقة ب).
13. زيادة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية وإسكانها بالمستوطنين (من المرجع: إسكان 205 وحدة سكنية في راس العمود خلال الأسابيع المقبلة وإقامة حي استيطاني جديد في جبل المكبر).
14. فصل خدمات الكهرباء المزودة لهذه البؤر عن شركة كهرباء محافظة القدس، والبدء بإقامة شبكة كهرباء خاصة بالمستوطنات مرتبطة مباشرة بالشركة القطرية لتزويد البؤر الاستيطانية بالكهرباء بشكل مباشر.
15. تخصيص مبالغ مالية تقدر بـــ 11 مليون دولار من اجل تطوير البنية التحتية في القدس الشرقية وربطها بالقدس الغربية. وتقدّر مصادر بلدية القدس أن البلدية بحاجة إلى مليار شيكل من اجل تحقيق المساواة بين شطري المدينة.

وفي الختام، فإن الفصل يوفر حلاً جزئياً فقط لمشكلة واحدة فقط هي العنف، وهو لا يوفر حلاً للانتفاضة ولا حلاً للحرب، أما المفاوضات والجلوس على طاولة واحدة من اجل التوصل إلى حلّ جذري للمشاكل العالقة بين الطرفين ضمن إطار قانوني وشرعية دولية، فإنه يوفر الأمن للجميع، وهو الحل الأمثل الذي يؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية واعتراف دولي بها وعلاقة حسن جوار مع جارتها إسرائيل.

*مدير دائرة الخرائط والمساحة في جمعية الدراسات العربية– القدس، عضو الوفد الفلسطيني لمفاوضات طابا – 2000.

الهوامش:

1– انظر خارطة شارون.
2– امر بشان تعليمات الامن (يهودا والسامرة) رقم (378) 5730–1970، اعلان بشأن اغلاق منطقة رقم 10/10/س (منطقة التماس). (16 ايلول 2001).
3– هآرتس 2001./12/19
4– يديعوت 2002./6/13
5– "يشع" تعني: المجلس الإقليمي للمستوطنات في الضفة الغربية.

المراجع :–

هآرتس: مقال،2002/2/27 – جهات أمنية تتحفظ من تضمين مناطق "ب" في (غلاف القدس) بقلم نداف شرغاي.
هتسوفيه: تقرير، 2001/2/4، التفاصيل الكاملة لخطة شارون. (حجاي هوبرمان)
وجه الفصل من طرف واحد. مركز يافي للدراسات الإستراتيجية / جامعة تل أبيب شلومو بروم.
معاريف: مقال، 2002/6/17 المستوطنون صادقون – جيمي شيف .
معاريف: مقال، 2002/6/12 فليحي الفرق الكبير – حايم رامون.
هآرتس: مقال، 2002/6/12 تقصير الحدود– زئيف شيف.
هآرتس: مقال، 2001/8/27 لنوقف الخراب – دان شفتن –جامعة حيفا.
هآرتس: مقال، 2001/12/19 وزارة الدفاع قررت بشأن الفصل – مازال معلم.
هآرتس: مقال، 2002/6/9 جدار الكانتون الإسرائيلي – تسفي بارئيل.
هآرتس : مقال، 2001/8/17 يمتطون الجدار –حنه كيم.
هآرتس : مقال، 2001/8/21 غباء من طرف واحد– يوئيل ماركوس .

جدول رقم (3)

مساحات القرى الفلسطينية التي ضمت حسب خطة الفصل إلى إسرائيل

الرقم	اسم القرية	مساحة القرية بالدونم حسب المسح الإنجليزي	مساحة المنطقة المضمومة بالدونم حسب المسح الإنجليزي
1.	رمانة	8689	7272
2.	الطيبة	2958	2958
3.	عانين	12272	11432
4.	ام الريحان	6736	5544
5.	طورة الغربية	7396	5366
6.	برطعه الشرقية	6363	6363
7.	ظهر العبد	3293	3223
8.	عقابة	2921	2921
9.	قفين	7414	3936
10.	النزلة الوسطى	2457	480
11.	باقة الشرقية	4838	3907
12.	نزلة عيسى	2137	2137
13.	النزلة الغربية	4748	112
14.	زيتا	8940	2478
15.	دير الغصون	12048	3358
16.	الجاروشية	2609	1665
17.	طولكرم	18410	2682
18.	فرعون	4333	1504

19.	خربة جبارة	3256	997
20.	الراس	6000	3603
21.	كفر صور	9274	2413
22.	زبدة	12617	1941
23.	المجموع	76292دونماً	

جدول رقم (4)

القرى الفلسطينية التي ضمت حسب خطة الفصل المنوي إقامتها في طولكرم وجنين

اسم القرية	**عدد السكان**
رمانة	3046
خربة الطيبة	2155
عانين	3359
برطعة	3254
طورة /الغربية	1002
عقابة	5439
نزلة عيسى	2262
نزلة ابو نار	177
باقة الشرقية	3699
ام الريحان	338
الجاروشية	820
المجموع	25,551نسمة

جدول رقم (5)

القرى العربية المحاصرة ضمن الكتل الاستيطانية

اسم القرية	عدد السكان
الزاوية	3647
رافات	1448
كفر ثلث	3060
عزون	2228
بديا	8174
صرطة	2563
جينصافوط	1599
الفندق	462
مجموعة عزب وخرب	3605
عزون العتمة	1663
بيت امين	804
المجموع	29253نسمة

جدول رقم (6)

أسماء المناطق التي يمر بها خط الفصل

الاسم العبري	الاسم العربي
وادي بيزك	وادي شوباش
جلبوع	فقوعة
عيمق عزرئيل	مرج ابن عامر
عيمق حيفر	وادي الحوارث
هارشارون	وادي القباني
موديعين	اللطرون
لاكيش	جنوب غربي الخليل
بنيامين	محافظة رام الله
شمرون	نابلس
يهودا	برية الخليل
اقليم زيمر	ابثان المرجة بير السكة

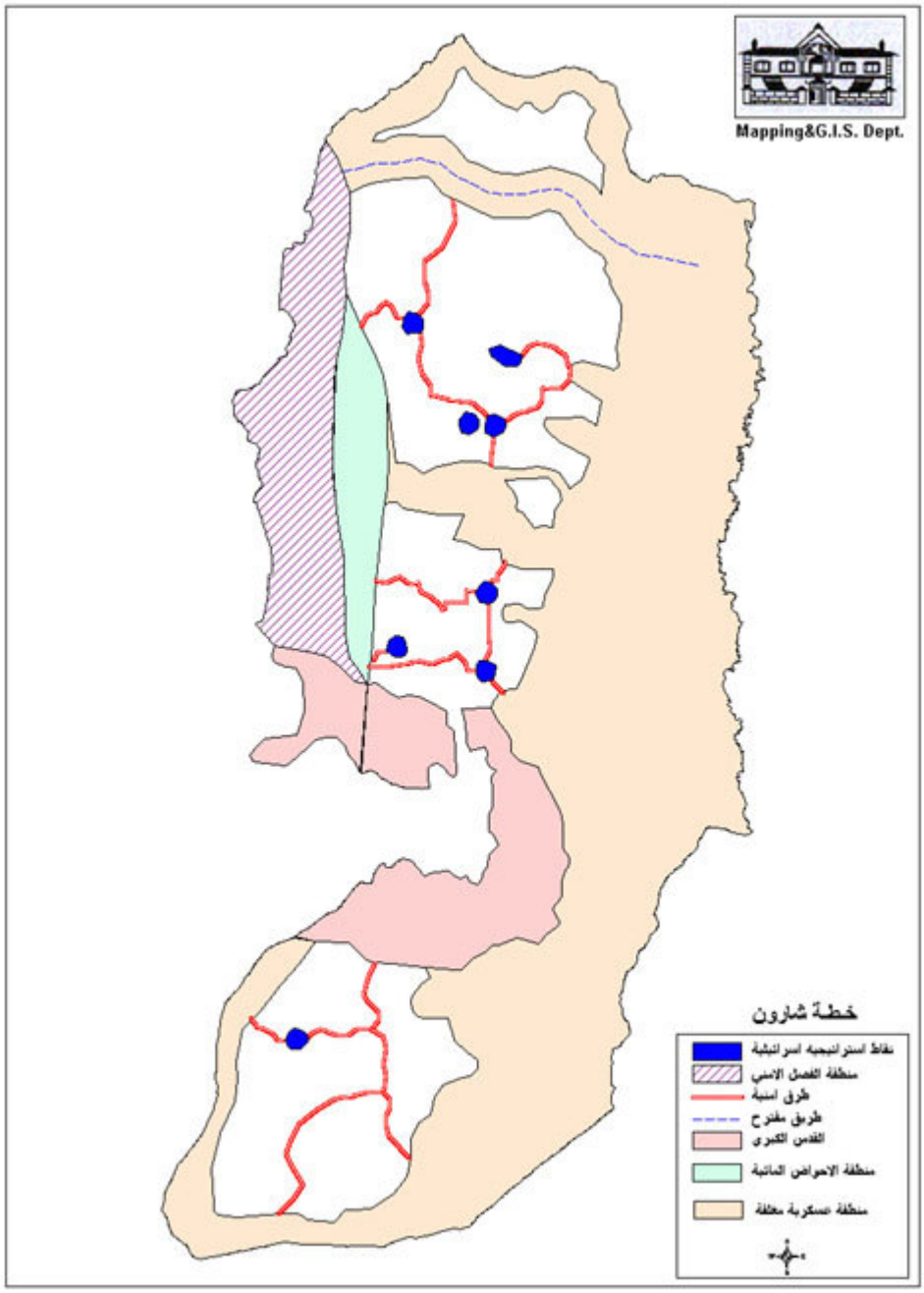

عن شبكة الإنترنت للإعلام العربي- أمين